

نافذة الإسكان الاقتصادية



العدد 62 آب 2018

المسؤولية الاجتماعية	15	الاستقرار المالي في الأردن	10	أخبار بنك الإسكان	02
في الأردن وفلسطين		لعام 2017		آفاق الاقتصاد العالمي	05
أنشطة التدريب والتطوير	24	التنافسية الرقمية العالمية	13	أداء الاقتصاد الأردني	07

81.8 مليون دينار أرباح بنك الإسكان للتجارة والتمويل قبل الضريبة خلال النصف الأول من عام 2018

واصل بنك الإسكان للتجارة والتمويل مسيرته في خدمة الاقتصاد الوطني، محافظاً على إنجازاته على الرغم من استمرار الظروف غير المواتية في المنطقة، حيث حقق البنك خلال النصف الأول من عام 2018 أرباحاً قبل الضريبة مقدارها 81.8 مليون دينار مقارنةً مع أرباح مقدارها 87.4 مليون دينار تحققت خلال نفس الفترة من العام 2017، ويعزى هذا الانخفاض في الأرباح إلى تبني البنك لسياسة متحفظة وبناء مخصصات إضافية في ظل تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS9) بهدف تدعيم قوة المركز المالي للبنك.

وبلغ صافي الربح بعد الضريبة 55.3 مليون دينار مقابل 62.2 مليون دينار للنصف الأول من العام السابق، علماً بأن الإيرادات التشغيلية ارتفعت إلى حوالي 176 مليون دينار وبزيادة عن الفترة المماثلة من العام السابق بمقدار 10.7 مليون دينار وبما نسبته 6.5%.

وقال السيد عبد الإله الخطيب إن النتائج المتحققة تعكس قدرة البنك على التعامل مع التحديات الاقتصادية الكبيرة الناتجة عن الظروف الإقليمية الصعبة وما ترضه من ضغوط إضافية على الاقتصاد الأردني.

وأكد الخطيب على متانة وضع البنك وقدرته على التعامل مع المتغيرات والحفاظ على دوره الريادي في القطاع المصرفي إذ بلغت نسبة كفاية رأس المال 16.3% والعائد على حقوق الملكية بعد الضريبة 10.2%، ليواصل مسيرته ومساهمته الإيجابية في خدمة الاقتصاد الوطني، وأعرب عن أمله أن تشهد المرحلة المقبلة تحسناً في الأداء الاقتصادي بما يمكن البنك من الارتقاء بأدائه وتعزيز منجزاته. كما أكد على حرص مجلس الإدارة على تعزيز قدرة البنك وعلى الاستمرار في تطوير أدائه لمواكبة التطورات في العمل المصرفي وبما يتلائم مع أفضل المعايير الناظمة.

من جانبه بين السيد إيهاب السعدي / الرئيس التنفيذي لبنك الإسكان بأنه وعلى الرغم من تحديات المنافسة الشديدة في السوق المصرفية المحلية واستمرار الظروف الصعبة إلا أن الأرباح المتحققة فاقت الأرباح المتوقعة لهذه الفترة ضمن خطة البنك.

وأضاف السعدي بأن الموجودات قد حققت نمواً ووصل مجموعها إلى 8.1 مليار دينار في نهاية حزيران 2018، وزادت أرصدة ودائع العملاء بنسبة 0.3% لتصل إلى 5.8 مليار دينار، فيما زاد إجمالي رصيد محفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة بنسبة 3.9% ليصل إلى 4.7 مليار دينار، ووصل إجمالي حقوق الملكية إلى 1,045 مليون دينار.

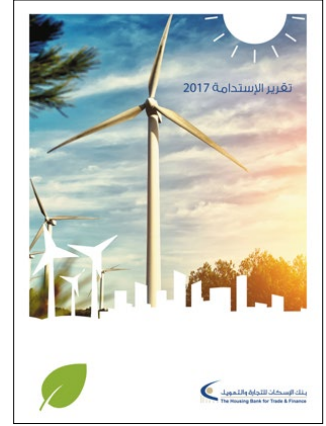
وأشاد السعدي بالوقت ذاته بقوة الملاءة المالية للبنك وسلامته وجودة محفظته الائتمانية ومتانة قاعدته الرأسمالية، حيث بلغت نسبة كفاية رأس المال 16.3% ونسبة السيولة 119% وهما أعلى من المعدلات المطلوبة من البنك المركزي الأردني، وبلغ معدل العائد على الموجودات بعد الضريبة 1.4% ومعدل العائد على حقوق الملكية بعد الضريبة 10.2%. واستمر البنك بالمحافظة على معايير جودة الموجودات، حيث تحسنت نسبة الديون غير العاملة NPLs من 4% إلى 3.6%، وتعززت نسبة تغطية المخصصات للديون غير العاملة من حوالي 107% إلى 117%.

ويذكر أن البنك تمكن خلال العام الحالي من حصد 4 جوائز من مؤسسات إقليمية ودولية وعالمية، وتأتي هذه الجوائز تكريماً لبنك الإسكان على نوعية وجودة المنتجات والخدمات المصرفية المتميزة التي يقدمها في السوق المصرفية الأردنية.

علماً بأن هذه النتائج أولية وخاضعة لموافقة البنك المركزي الأردني.



وفقاً لأحدث معايير إعداد تقارير الاستدامة العالمية بنك الإسكان يصدر تقريره السنوي الأول للاستدامة



أصدر بنك الإسكان للتجارة والتمويل تقريره السنوي الأول للاستدامة، والذي تم اعتماده من قبل المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI) – وهي مؤسسة عالمية مستقلة مقرها الرئيس في مدينة أمستردام / هولندا – ووفق أحدث معايير إعداد تقارير الاستدامة العالمية.

ويعد تقرير الاستدامة لعام 2017 إنجازاً هاماً بالنسبة للبنك، خاصة وأنه يأتي في إطار تعزيز التزامه الثابت بالتأثير الإيجابي والمستمر نحو التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، علاوة على تعزيز ثقافة الشفافية وتبني قواعد الحوكمة السليمة.

ويحتوي التقرير على معلومات وبيانات مفصلة عن إنجازات ومبادرات البنك في القضايا المتعلقة بالاستدامة والتي تشمل المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تتوافق مع استراتيجية عمل البنك، علماً بأن المعلومات والبيانات الواردة في هذا التقرير تغطي أنشطة البنك في الأردن على وجه الخصوص.

ويهدف هذا التقرير إلى تقديم المعلومات الضرورية لأصحاب المصلحة الرئيسيين لدى البنك الذين يمثلون: العملاء، والمساهمين، والموظفين، والهيئات التنظيمية والرقابية، والمجتمع، والموردين.

وبهذه المناسبة، صرح الرئيس التنفيذي لبنك الإسكان السيد إيهاب السعدي قائلاً: «يفتخر بنك الإسكان أن يطلق أول تقرير للاستدامة، والذي يؤكد على الالتزام المتنامي للبنك بجهود الاستدامة من خلال تبني استراتيجية عمل شاملة تستهدف كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، الأمر الذي مكن البنك من ترسيخ نجاح عملياته التجارية وبناء علاقات أكثر قوة مع أصحاب المصلحة».

كما عبر عن اعتزاز بنك الإسكان والتزامه بالتوجيهات الملكية السامية لتحقيق (رؤية الأردن 2025) والتي ترسم طريقاً للمستقبل وتحدد الإطار العام المتكامل الذي سيحكم السياسات الاقتصادية والاجتماعية القائمة على إتاحة الفرص للجميع، ومن مبادئها الأساسية تعزيز سيادة القانون، وتكافؤ الفرص، وزيادة التشاركية في صياغة السياسات، وتحقيق الاستدامة المالية وتقوية المؤسسات.

في الختام أكد السعدي على أن الإفصاح السنوي عن مبادرات الاستدامة سوف يساهم في تعزيز الشفافية للبرامج المستدامة في البنك وبما يتوافق مع أفضل المعايير والممارسات العالمية، وضمان ذلك من خلال التواصل والتفاعل المستمر مع شركائنا، وتوفير حلول مصرفية متكاملة وشاملة، وتطبيق أفضل ممارسات التنظيم المتعلقة بحاكمة المؤسسات وحسن الإدارة في كافة وظائف وعمليات البنك لنبقى مؤسسة رائدة تسعى لدعم رفاهية المجتمعات ليس فقط في البلد الأم "الأردن" بل في كافة البلدان التي يزاول فيها البنك أعماله، ليكون بنك الإسكان مثلاً يحتذى به في النمو المستمر والتغيير الإيجابي.

بنك الإسكان يفتتح فرعي دابوق والثنية



افتتح بنك الإسكان فرعي دابوق والثنية لينضم إلى شبكة فروع بنك الإسكان العاملة في المملكة والتي تعد الأكبر على مستوى القطاع المصرفي المحلي.

وجاء افتتاح الفرعين تجسيداً لاستراتيجية بنك الإسكان الهادفة إلى تعزيز وتوسعة شبكة فروعها في المملكة بهدف الوصول إلى مختلف شرائح العملاء الحاليين والمستهدفين وتقديم كافة الخدمات والمنتجات المصرفية لهم في مختلف مواقعهم.

وبهذه المناسبة صرح الرئيس التنفيذي لبنك الإسكان السيد إيهاب السعدي أن الفرعين الجديدين سينضموا إلى فروع ومكاتب بنك الإسكان المنتشرة على امتداد الوطن، والتي تتميز بتصاميمها العصرية وخدماتها المميزة وكوادرها البشرية المؤهلة لتكفل خدمة عالية المستوى للعملاء وفي أعلى درجات الراحة.

وأكد السعدي على أنه وبافتتاح فرعي دابوق والثنية، أصبح عدد فروع البنك العاملة داخل المملكة 129 فرعاً، حيث يضم بنك الإسكان اليوم أكبر شبكة فروع بالإضافة إلى أكبر شبكة من أجهزة الصراف الآلي والتي يبلغ عددها 225 جهازاً تنتشر في كافة أنحاء المملكة.

حافظ النمو العالمي حسب توقعات صندوق النقد الدولي الصادرة في شهر تموز من العام الحالي على معدلاته الواردة سابقاً في تقرير شهر نيسان من هذا العام والبالغة 3.9% لعامي 2018 و2019، إلا أن التوسع في نطاق الانتعاش العالمي الذي بدأ منذ منتصف عام 2016 أصبح أقل توازناً والمخاطر على الآفاق المتوقعة في ازدياد، الأمر الذي انعكس على تباين آفاق النمو الاقتصادي بين دول العالم.

فمعدل التوسع في بعض الاقتصادات الكبرى قد بلغ ذروته، حيث يلاحظ الاتساع المستمر في فجوة النمو بين الولايات المتحدة من ناحية، وأوروبا واليابان من ناحية أخرى، ففي الولايات المتحدة، هناك زخم متزايد على المدى القصير الأمر الذي ساهم في ارتفاع سعر الدولار الأمريكي بنحو 5%، في المقابل تم تخفيض توقعات النمو لمنطقة اليورو واليابان والمملكة المتحدة انعكاساً للمفاجآت السلبية التي شهدتها النشاط الاقتصادي في مطلع عام 2018.

وفي مجموعة اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، بدأت آفاق النمو تزداد تفاوتاً أيضاً بين الدول، نظراً لارتفاع أسعار النفط، وزيادة عائدات السندات في الولايات المتحدة، وتعاقد التوترات التجارية، وضغوط السوق على عملات بعض الاقتصادات الأضعف، حيث تم تخفيض توقعات النمو للأرجنتين والبرازيل والهند، بينما تحسنت الآفاق المتوقعة لبعض البلدان المصدرة للنفط.

وزاد ترجيح كفة التطورات السلبية في ميزان المخاطر، بما في ذلك مخاطر المدى القصير، حيث زاد احتمال تصاعد واستمرار الإجراءات التجارية بعد التطورات المتوقعة التي بدأت بإعلان الولايات المتحدة رفع رسومها الجمركية مؤخراً على المنتجات الصينية، ويمكن أن تتسبب هذه الإجراءات في انحراف مسار التعافي وانخفاض آفاق النمو على المدى المتوسط من خلال أثرها المباشر على الإنتاجية وتخصيص الموارد وما تحدثه من زيادة في عدم اليقين وتأثير ذلك على الاستثمار.

وفيما يلي أبرز مستجدات التوقعات الاقتصادية للدول المتقدمة والدول الصاعدة والنامية:

النمو الاقتصادي

الاقتصادات المتقدمة: يتوقع ارتفاع النمو الاقتصادي الحقيقي في العام 2018 للاقتصادات المتقدمة ليسجل مستوى نسبته 2.4% مستمراً بنفس المستوى المسجل له في عام 2017، على أن ينخفض بشكل طفيف خلال عام 2019 ليصل إلى 2.2%، وذلك نتيجة إلى تخفيض توقعات النمو لمنطقة اليورو واليابان.

الاقتصادات الصاعدة والنامية: يتوقع ارتفاع النمو الاقتصادي في عام 2018 للاقتصادات "الصاعدة والنامية" ليسجل نمو نسبته 4.9% بزيادة بلغت 0.2 نقطة مئوية عن مستوى النمو المسجل خلال العام 2017، ومن المتوقع أن يستمر زخم النمو الاقتصادي لعام 2019 ليسجل نسبة نمو قدرها 5.1%، ومن المتوقع تحقيق معظم الاقتصادات الصاعدة والنامية نمواً خلال الفترة القادمة، إذ من المتوقع أن تسجل دول آسيا الصاعدة والنامية نمواً قدره 6.5% تقريباً على مدار العامين 2018 و2019.

معدلات النمو الاقتصادي العالمي

(%)

2019	2018	2017	2016	
3.9	3.9	3.7	3.2	العالم
2.2	2.4	2.4	1.7	الاقتصاديات المتقدمة:
2.7	2.9	2.3	1.5	الولايات المتحدة
1.9	2.2	2.4	1.8	منطقة اليورو
0.9	1.0	1.7	1.0	اليابان
1.5	1.4	1.7	1.8	المملكة المتحدة
5.1	4.9	4.7	4.4	الاقتصاديات النامية والصاعدة:
1.5	1.7	1.5	-0.2	روسيا
2.5	1.8	1.0	-3.5	البرازيل
6.5	6.5	6.5	6.5	آسيا النامية:
6.4	6.6	6.9	6.7	الصين
7.5	7.3	6.7	7.1	الهند
3.9	3.5	2.2	5.0	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان

مستويات الأسعار

أدت زيادة أسعار الوقود إلى رفع التضخم الكلي في الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة والنامية، وعلى النحو التالي:

- **الاقتصادات المتقدمة:** يقدر أن يبلغ النمو في أسعار المستهلك (التضخم) خلال العام 2018 نسبة 2.2% مسجلاً ارتفاعاً مقداره 0.5 نقطة مئوية عن النسبة المسجلة خلال عام 2017، كما يتوقع أن تستمر نسبة نمو أسعار المستهلك بالارتفاع خلال العام 2019 لتبلغ 2.2%، ويعود السبب الأساسي في الارتفاع إلى زيادة أسعار الوقود.
- **الاقتصادات الصاعدة والنامية:** يقدر أن تبلغ نسبة النمو في أسعار المستهلك لدى هذه الاقتصادات خلال العام 2018 حوالي 4.4% أي بارتفاع بمقدار 0.4 نقطة مئوية عن النسبة المسجلة في عام 2017، بينما يتوقع أن ينمو بنفس المستوى في العام 2019.

أسعار النفط

يتوقع أن يسجل سعر برميل النفط خلال العام 2018 ارتفاعاً عن المستوى المسجل خلال العام 2017 بمقدار 17.4 دولار أمريكي أو ما نسبته 33% ليصل إلى مستوى 70.2 دولار / برميل، ويعود السبب في هذا الارتفاع إلى نقص المعروض النفطي، وتراجع الطاقة الإنتاجية في فنزويلا، والتوترات الجغرافية والسياسية في منطقة الشرق الأوسط، في حين يتوقع له أن ينخفض في عام 2019 بشكل طفيف ليصل إلى 68.2 دولار / برميل.

سعر الفائدة السائد بين بنوك لندن "LIBOR"

يتوقع لأسعار الفائدة السائدة بين البنوك في لندن (لايبور) للودائع بالدولار الأمريكي (لأجل ستة أشهر) أن ترتفع بحوالي 1.1 نقطة مئوية خلال العام 2018 لتصل إلى 2.6%، وأن تستمر بالارتفاع خلال العام 2019 لتصل إلى 3.5%. يتوقع لأسعار الفائدة السائدة بين البنوك في لندن (لايبور) للودائع بالين الياباني (لأجل ستة أشهر) واليورو (لأجل ثلاثة أشهر) أن تستقر خلال العام 2018 عند نفس مستوى العام 2017 البالغ 0.0% وسالب 0.3% على التوالي، على أن تصل خلال عام 2019 إلى 0.1% وسالب 0.1% على التوالي.

النمو الاقتصادي

تمكن الاقتصاد الأردني خلال الربع الأول من عام 2018 من تسجيل نمو حقيقي في الناتج المحلي الإجمالي قدره 1.9% مقارنة مع الفترة المماثلة من العام 2017، وتمكن من تسجيل نمو بالأسعار الجارية بلغ 3.9% عن الفترة المماثلة من العام 2017 ليبلغ 6.7 مليار دينار أو ما يعادل 9.4 مليار دولار أمريكي. وحسب توقعات صندوق النقد الدولي يتوقع أن يبلغ النمو الحقيقي للعام 2018 كاملاً 2.5% ويرتفع في العام 2019 ليصل إلى 2.7%.

وقد حققت جميع القطاعات الاقتصادية نمواً موجياً بالأسعار الثابتة بالمقارنة مع الفترة المماثلة من العام 2017 ما عدا قطاع الإنشاءات الذي تراجع بنسبة طفيفة بلغت 0.6%، في حين احتل قطاع المال والتأمين المرتبة الأولى من بين القطاعات الاقتصادية من حيث نسبة النمو بالأسعار الثابتة وبحوالي 3.6%، تلاه قطاع الزراعة بنسبة نمو بلغت 3.5%، ومن ثم جاء قطاعي الصناعة الاستخراجية والنقل والتخزين والاتصالات بنسبة نمو بلغت 2.9%.

أما على صعيد مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية فقد جاءت مساهمة قطاع النقل والتخزين والاتصالات في المرتبة الأولى وبنسبة مساهمة بلغت 15% من الناتج المحلي للربع الأول 2018، تلاه قطاع الصناعة التحويلية بنسبة مساهمة بلغت 14.9%، ومن ثم جاء قطاع خدمات المال والتأمين بنسبة 12.7%.

معدل التضخم

ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك للفترة الأشهر الأولى 2018 بمعدل 4.5% مقارنة بذات الفترة من عام 2017، ومن أبرز المجموعات السلعية التي ساهمت في هذا الارتفاع مجموعة النقل بنسبة 1.39%، ومجموعة الحبوب ومنتجاتها بنسبة 0.96%، ومجموعة التبغ والسجائر بنسبة 0.67%، ومجموعة الايجارات بنسبة 0.43%، ومجموعة الوقود والانارة بنسبة 0.35%.

بينما كانت أبرز المجموعات السلعية التي انخفضت أسعارها هي: مجموعة الخضروات والبقول الجافة والمعلبة بمقدار 0.36%، ومجموعة الملابس بمقدار 0.05%، ومجموعة الأحذية بمقدار 0.01%.

أما فيما يتعلق بالرقم القياسي الأساسي لأسعار المستهلك للفترة الأشهر الأولى 2018 والذي يقاس بعد استبعاد السلع الأكثر تذبذباً بأسعارها لمجموعة الغذاء والوقود والإنارة والنقل، فقد ارتفع بما نسبته 2.4% مقارنة بالفترة المماثلة من العام 2017.

معدل البطالة

بلغ معدل البطالة للربع الأول 2018 ما نسبته 18.4%، وفيما يلي أهم المؤشرات المتعلقة بمعدل البطالة خلال الربع الأول 2018:

- **حسب الجنس:** بلغ معدل البطالة للذكور 16%، وللإناث 27.8%
- **حسب الفئة العمرية:** بلغ معدل البطالة للفئتين العمريتين (15 – 19 عاماً، و20 – 24 عاماً) حوالي 47.7% و37.6% لكل منهما على التوالي.
- **حسب المحافظات:** سجل أعلى مستوى للبطالة في محافظة معان وبنسبة بلغت 21.9%، وأدنى مستوى بطالة تم تسجيله في محافظة الكرك وبنسبة بلغت 15.9%.

المالية العامة

- شهدت المالية العامة في المملكة تطورات عدة خلال النصف الأول من العام الحالي مقارنة بالفترة المماثلة من العام 2017، وفيما يلي تحليلاً لأهم تلك التطورات:
- الإيرادات العامة: انخفضت الإيرادات العامة بنسبة 0.3% لتصل إلى 3.4 مليار دينار. وجاء هذا الارتفاع نتيجة زيادة الإيرادات المحلية بنسبة 0.9% لتصل إلى 3.4 مليار دينار، وانخفاض المساعدات الخارجية بنسبة 33.7% لتصل إلى 78 مليون دينار.
- النفقات العامة: ارتفعت النفقات العامة بحوالي 9.3% مقارنة مع الفترة المماثلة من العام الماضي لتصل إلى 4.1 مليار دينار. ويعزى هذا الارتفاع في النفقات العامة إلى زيادة النفقات الجارية بنسبة 11.2%، وانخفاض النفقات الرأسمالية بنسبة 6.8%.
- العجز المالي عل أساس الاستحقاق: في ضوء التطورات التي شهدتها الإيرادات العامة والنفقات العامة فقد سجلت الموازنة العامة للمملكة عجزاً مالياً بعد المنح قدره 661 مليون دينار مقارنة بعجز مالي 302 مليون دينار خلال الفترة المماثلة من العام 2017، أي بارتفاع بلغت نسبته 119%.

صافي الدين العام

- سجل صافي الدين العام في نهاية شهر حزيران 2018 ارتفاعاً بمقدار 1.1 مليار دينار أو ما نسبته 4.4% عن نهاية عام 2017، ليصل إلى حوالي 26.6 مليار دينار أو ما نسبته 91.4% من الناتج المحلي الإجمالي المقدر لعام 2018 مقابل 25.5 مليار دينار أو ما نسبته 89.4% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2017.

وقد جاءت التطورات على جانبي المديونية الداخلية والخارجية المكونين للدين العام على النحو التالي:

– المديونية الداخلية

- ارتفع صافي رصيد الدين العام الداخلي في نهاية شهر حزيران 2018 بمقدار 1.4 مليار دينار أو ما نسبته 10.6% ليصل إلى حوالي 15 مليار دينار أو ما نسبته 51.6% من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل 13.6 مليار دينار أو ما نسبته 47.7% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2017.

– المديونية الخارجية

- انخفض رصيد الدين العام الخارجي في نهاية شهر حزيران 2018 بحوالي 307 مليون دينار أو ما نسبته 2.6% ليصل إلى 11.6 مليار دينار أو ما نسبته 39.8% من الناتج المحلي الإجمالي المقدر لعام 2018، مقابل 11.9 مليار دينار أو ما نسبته 41.7% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2017.
- وتأتي الديون المقدمة من البنك الدولي في مقدمة الجهات المقرضة للمملكة وبنحو 11.4% من إجمالي الدين الخارجي، تلاه اليابان بنسبة 6.4%، ومن ثم صندوق النقد الدولي بنحو 6.2%، وذلك كما هو الوضع في نهاية شهر حزيران 2018.

القطاع الخارجي

فيما يلي تحليلاً لأهم التطورات التي شهدتها التجارة الخارجية خلال الخمسة أشهر الأولى 2018 بالمقارنة مع الفترة المماثلة من العام الماضي:

– الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية والمعاد تصديره):

- سجلت الصادرات الكلية ارتفاعاً بنسبة بلغت 1.7% لتصل إلى حوالي 2.1 مليار دينار (منها 359 مليون دينار معاد تصديره). وجاء الارتفاع محصلة لارتفاع الصادرات الوطنية بنسبة 2.5% وانخفاض المعاد تصديره بنسبة 2.2%.
- احتلت صادرات المملكة من الألبسة وتوابعها في المرتبة الأولى وبأهمية نسبية بلغت 25.7% من الصادرات الوطنية، تلاها في المرتبة الثانية محضرات الصيدلة وبأهمية نسبية بلغت 8.6% من الصادرات الوطنية، وحل في المرتبة الثالثة البوتاس الخام وبأهمية نسبية بلغت 8.5% من الصادرات الوطنية.
- احتلت صادرات المملكة إلى الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة الأولى كوجهة لصادرات المملكة وبأهمية نسبية بلغت 26.2%، وحلت الهند في المرتبة الثانية وبأهمية نسبية بلغت 10.9%، وحلت المملكة العربية السعودية بالمرتبة الثالثة وبنسبة بلغت 10.6% من صادراتنا الوطنية.

– المستوردات الكلية:

- انخفاض المستوردات الكلية بنسبة 3.5% لتصل إلى حوالي 5.7 مليار دينار. وجاء الانخفاض بشكل أساسي نتيجة لتراجع مستوردات المملكة من الآلات والأدوات الآلية وأجزائها بنسبة 25.8% والمستوردات من العربات والدراجات وأجزائها بنسبة 29.8%.
- جاءت مستوردات المملكة من النفط الخام ومشتقاته في المرتبة الأولى وبأهمية نسبية بلغت 19.5% من إجمالي المستوردات، تلاها الآلات والأدوات الآلية وأجزائها بأهمية نسبية بلغ 8.7% تلاها في المرتبة الثالثة العربات والدراجات وأجزائها وبأهمية نسبية 6.7%.
- احتلت مستوردات المملكة من المملكة العربية السعودية في المرتبة الأولى من إجمالي المستوردات وبأهمية نسبية بلغت 16%، تلتها الصين التي استحوذت على 13.7% من إجمالي مستوردات المملكة، فيما حلت الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الثالثة وبأهمية نسبية بلغت 8.8%.

– الميزان التجاري:

سجل الميزان التجاري انخفاضاً نسبته 6.2% من الفترة المماثلة من العام الماضي ليصل إلى حوالي 3.6 مليار دينار.

– الحساب الجاري:

سجل عجز الحساب الجاري انخفاضاً بنسبة 14.8% خلال الربع الأول من العام 2018 مقارنة بالفترة المماثلة من العام 2017 ليصل إلى 654 مليون دينار.

– الدخل السياحي:

ارتفع الدخل السياحي بما نسبته 14.6% خلال الربع الأول 2018 مقارنة الفترة المماثلة من العام 2017، إذ بلغ الدخل السياحي 834 مليون دينار.

– تحويلات العاملين:

ارتفعت تحويلات المغتربين الأردنيين العاملين في الخارج بنسبة 0.8% خلال الربع الأول 2018 عن الفترة المماثلة من العام 2017، حيث بلغ إجمالي تلك التحويلات حوالي 551 مليار دينار.

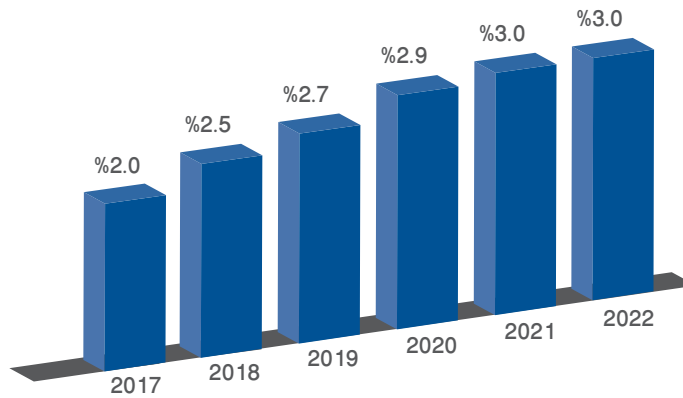
الاستقرار المالي في الأردن لعام 2017

أصدر البنك المركزي الأردني في الآونة الأخيرة تقرير الاستقرار المالي لعام 2017، ويأتي إصدار هذا التقرير في ضوء جهود البنك المركزي المستمرة لتعزيز استقرار القطاع المالي والمصرفي في المملكة وتوفير بيانات شاملة عن كافة مناحي الاقتصاد والقطاع المالي في الأردن، وفيما يلي أبرز ملامح هذا التقرير:

الأداء الاقتصادي: سجل الاقتصاد الأردني معدل نمو حقيقي متواضع بلغ 2% لعام 2017، وذلك نتيجة لاستمرار التحديات والمخاطر التي أفرزتها الأوضاع السياسية المضطربة في دول الجوار، ويتوقع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أن يبقى النمو الاقتصادي الحقيقي متواضعاً خلال الفترة 2018 – 2019.

ومما تجدر الإشارة إليه أن مؤشر استقرار الاقتصاد الكلي¹ انخفض من 0.57 في عام 2016 إلى 0.46 في عام 2017.

معدل النمو الاقتصادي الحقيقي



الاستقرار المالي²: تراجع مؤشر استقرار القطاع المالي لعام 2017 ليبلغ 0.46 مقابل 0.49 في عام 2016، ويعزى ذلك إلى تراجع عدد من النسب التي تدخل في احتساب المؤشرات الفرعية التي تتعلق بالاقتصاد الكلي وسوق رأس المال.

الاستقرار المصرفي: حافظ مؤشر استقرار القطاع المصرفي في عام 2017 على نفس مستواه المسجل في عام 2016 والبالغ 0.49، وقد جاء هذا الاستقرار كمحصلة لانخفاض نسبة الديون غير العاملة، وارتفاع معدلات الربحية، هذا وقد احتل الأردن المرتبة الثالثة من بين 19 دولة أوروبية في مؤشر استقرار القطاع المصرفي.

التركز المصرفي: استمر انخفاض التركيز وارتفاع مستوى التنافسية في القطاع المصرفي في عام 2017 حيث شكلت موجودات أكبر خمسة بنوك من أصل 25 بنكاً ما نسبته 53.7% من إجمالي موجودات البنوك في عام 2017 مقابل 60% قبل 10 سنوات، ويعود هذا التحسن بشكل رئيسي إلى قيام البنوك بتطوير أعمالها ومنتجاتها لزيادة قدرتها التنافسية.

1. تتراوح قيمة المؤشر بين صفر وواحد، حيث أنه كلما اقتربت القيمة من الصفر دل ذلك على وجود ضعف في الاقتصاد وكلما اقتربت القيمة من الواحد ازدادت درجة الاستقرار في الاقتصاد.

2. يقصد بالاستقرار المالي تعزيز قدرة البنوك والمؤسسات المالية الأخرى على مواجهة المخاطر والحد من أي اختلالات هيكلية، ويتكون القطاع المالي في المملكة من البنوك وشركات التأمين وشركات الوساطة والخدمات المالية المتنوعة وشركات الصرافة وشركات التمويل الأصغر وشركات التأجير التمويلي وشركات التمويل المتعدد بالإضافة إلى شركات تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.



مؤشرات المتانة المصرفية: تمتع القطاع المصرفي الأردني بمؤشرات مالية صحية وسليمة تدل على منعة وسلامة هذا القطاع وقدرته على تحمل الصدمات والمخاطر المرتفعة، ومنها:

1. الربحية: تحسنت معدلات الربحية للجهاز المصرفي في عام 2017، إلا أنها تعتبر منخفضة مقارنة مع العديد من الدول العربية؛ ويعزى ذلك إلى تحفظ البنوك في الأردن وعدم الإقبال الكبير على المخاطر، وتمتع البنوك بمستويات مرتفعة من رأس المال، بالإضافة إلى مستوى الضريبة على الدخل المرتفع نسبياً.
– بلغ معدل العائد على الموجودات 1.2% في عام 2017 مقابل 1.1% في عام 2016.
– بلغ معدل العائد على حقوق الملكية 9.1% في عام 2017 مقابل 8.9% في عام 2016.

2. كفاية رأس المال: يتمتع الجهاز المصرفي في الأردن بنسبة كفاية رأسمال مرتفعة، حيث تعتبر من أعلى خمس نسب في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حيث بلغت في نهاية عام 2017 ما نسبته 17.8%.

3. نوعية الموجودات:

– واصلت نسبة الديون غير العاملة إلى إجمالي الديون انخفاضها في عام 2017 لتصل إلى 4.2% مقابل 6.8% في عام 2013، وهذا وتعتبر نسبة الديون غير العاملة في الأردن خامس أقل نسبة بين 13 دولة عربية تتوفر عنها بيانات.
– بلغت نسبة تغطية المخصصات للديون غير العاملة حوالي 75.4%، علماً بأن الجهاز المصرفي في المملكة احتل المرتبة السادسة بين 13 دولة عربية من حيث ارتفاع نسبة تغطية المخصصات للديون غير العاملة.

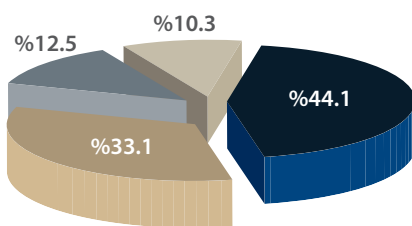
4. السيولة: يتمتع الجهاز المصرفي الأردني بسيولة آمنة حيث شكلت إجمالي الموجودات ذات السيولة العالية 45.8% من إجمالي الموجودات عام 2017 مقابل 48.9% عام 2016.

5. الكفاءة التشغيلية للبنوك: بلغ متوسط نسبة إجمالي المصرفيات إلى إجمالي الدخل للقطاع المصرفي 56.2% عام 2017، حيث ما زال قريباً من الحد الأعلى المقبول عالمياً والبالغ 55%، مما يتطلب من بعض البنوك العمل على ضبط وتخفيض مصاريفها التشغيلية بشكل أكبر.

الائتمان المصرفي:

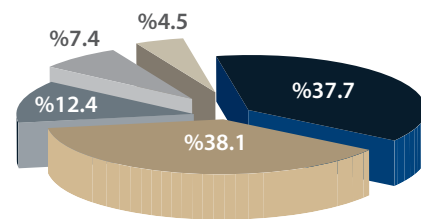
- شكلت محفظة التسهيلات الائتمانية المكون الأكبر لموجودات البنوك في عام 2017 وبما نسبته 50.6% مقابل 47.6% في عام 2016.
- شهد عام 2017 استمراراً للتحسن في مستوى الائتمان الممنوح من البنوك والذي بدأ بشكل واضح عام 2015، حيث نمت التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك في عام 2017 بما نسبته 8% ليصل إجمالي أرصدها إلى 24.5 مليار دينار.

هيكل التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع الأفراد كما في نهاية 2017



القروض السكنية
السلف الشخصية
قروض السيارات
استهلاكات أخرى

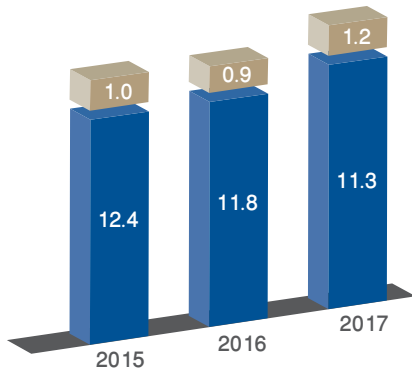
هيكل التسهيلات الائتمانية الممنوحة كما في نهاية 2017



الأفراد (قروض التجزئة وقروض سكنية)
الشركات الكبرى
الشركات المتوسطة والصغيرة
تمويل عقارات تجارية
الحكومة والقطاع العام

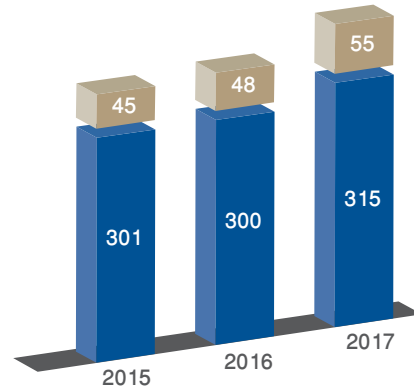
- بلغ عدد الطلبات المقدمة للبنوك من الأفراد والشركات للحصول على تسهيلات جديدة خلال عام 2017 حوالي 396 ألف طلب وقيمتها 18.1 مليار دينار، وقد تم رفض ما نسبته 14.2% من إجمالي هذه الطلبات وقيمتها 1.7 مليار دينار.

عدد طلبات الائتمان المقدمة
من قبل الشركات للبنوك (ألف طلب)



عدد الطلبات المرفوضة
عدد الطلبات المقبولة

عدد طلبات الائتمان المقدمة
من قبل الأفراد للبنوك (ألف طلب)

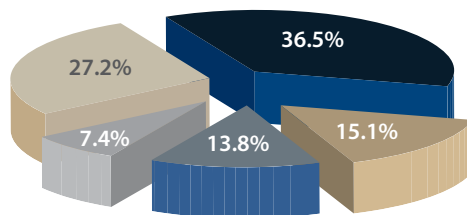


عدد الطلبات المرفوضة
عدد الطلبات المقبولة

مديونية الأفراد: تراجعت مديونية الأفراد إلى دخلهم من 69.3% في عام 2016 إلى 67.4% في عام 2017، وهو مؤشر إيجابي يدل على تراجع مخاطر مديونية الأفراد، ومع ذلك فإن هذه النسب ما زالت مرتفعة نسبياً، وعلى البنوك التنبه لمخاطر إقراض هذا القطاع ودراسة التوسع فيه بشكل يأخذ بعين الاعتبار تطور هذه المخاطر خاصة أنه يوجد تسعة بنوك يتجاوز سقف نسبة عبء الدين (DBR) المحدد في سياساتها الائتمانية ما نسبته 50% من الدخل الشهري المنتظم للعميل.

التمويل الأصغر: ارتفعت محفظة قطاع التمويل الأصغر بنسبة 10% عام 2017 لتصل إلى 227 مليون دينار، في حين ارتفع عدد المقترضين بنسبة 7% ليصل إلى 417,302 مقترض في نهاية عام 2017، وتتركز خدمات مؤسسات التمويل الأصغر خارج العاصمة عمان وبنسبة 64% من قيمة القروض، فيما تركزت عمليات التمويل على فئة النساء.

توزيع حجم قروض شركات التمويل الأصغر
على محافظات المملكة لعام 2017



عمان إربد الزرقاء البلقاء المحافظات الأخرى

التنافسية الرقمية العالمية



شهدت النسخة الثانية من تقرير التنافسية الرقمية العالمية السنوي الصادر عن مركز التنافسية العالمي التابع للمعهد الدولي للتنمية الإدارية IMD في مدينة لوزان السويسرية، تقدماً في ترتيب المملكة الأردنية الهاشمية بمعدل 11 مرتبة وفق تقرير العام 2018 لينتقل إلى المرتبة 45 عالمياً بعد أن كان بالمرتبة 56 في تقرير العام 2017، وتجدر الإشارة إلى أن التقرير قام بتحليل 63 اقتصاداً حول العالم وفقاً لثلاثة مؤشرات رئيسية هي:

1. المعرفة
2. التكنولوجيا
3. الجاهزية المستقبلية

أما الهدف من ترتيب القدرة التنافسية الرقمية، فهو تقييم مدى اعتماد الدول للتقنيات الرقمية التي تساهم في التحول في ممارسات العمل الحكومي ونماذج الأعمال والمجتمع بشكل عام، لما لذلك من أثر ونقله نوعية في حياة المجتمعات.

على الصعيد العالمي

شهدت غالبية الدول التي شملها التقرير هذا العام (29 دولة) تحسناً في قدرتها التنافسية الرقمية، بينما سجلت (26 دولة) انخفاضاً في قدراتها التنافسية الرقمية، فيما حافظت (8 دول) على ترتيبها السابق.

وعلى الرغم من التحدي الكبير الذي تشكله بعض الدول الآسيوية خاصة على صعيدي المعرفة والتكنولوجيا بتركيزها على التعليم العلمي وخلق بيئة داعمة لتنمية التكنولوجيا، إلا أن الهيمنة في التقرير لا تزال غربية خاصة على صعيد الجاهزية المستقبلية، حيث تصدرت الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، وسبع دول أوروبية ترتيب العشر الأوائل، فيما نجد دولة آسيوية واحدة فقط وهي سنغافورة.


وقد حسنت الولايات المتحدة الأمريكية ترتيبها من المرتبة الثالثة التي كانت قد أحرزتها في ترتيب العام الماضي 2017 لتتصدر الترتيب هذا العام متبوعة بسنغافورة، ثم السويد، أما المرتبة الرابعة فكانت من نصيب الدنمارك، والخامسة من نصيب سويسرا.


وجاء ترتيب أعلى 10 دول حسب المؤشر على النحو التالي:


الترتيب	الدولة	المعدل العام وفقاً للمؤشر
1#	 الولايات المتحدة الأمريكية	100.0%
2#	 سنغافورة	99.4%
3#	 السويد	97.5%
4#	 الدنمارك	96.8%
5#	 سويسرا	95.9%
6#	 النرويج	95.7%
7#	 فنلندا	95.2%
8#	 كندا	95.2%
9#	 هولندا	93.9%
10#	 بريطانيا	93.2%


على صعيد الدول العربية

تضمن التقرير السنوي للتنافسية الرقمية العالمية 2018 اقتصاديات 4 دول عربية فقط، حيث أظهر التقرير فجوة كبيرة بين هذه الدول في تطبيق الرقمنة بشكل عام، وجاء ترتيب قائمة الدول العربية على النحو التالي:

تصدرت دولة الإمارات العربية المتحدة القائمة العربية، والمرتبة 17 عالمياً، نتيجة لتحسن أدائها في مختلف عوامل مؤشري التكنولوجيا والمعرفة. 

حلت قطر في المرتبة 28 عالمياً وهو ذات الترتيب في العام السابق، إلا أنها حققت تقدماً في بعض المؤشرات الفرعية بمؤشري التكنولوجيا والجاهزية المستقبلية. 

تراجعت المملكة العربية السعودية إلى المرتبة 42 عالمياً بعد أن كانت في المرتبة 36 حسب تقييم عام 2017، ويعزى التراجع في الأداء السعودي إلى تراجعها في المؤشرات الرئيسية الثلاثة. 

جاء الأردن في المرتبة 45 عالمياً بعد أن تقدمت 11 مرتبة، ويعود الفضل بذلك إلى التحول التكنولوجي السريع الذي تمر به المملكة. 

الأردن يتقدم إلى المرتبة 45 عالمياً

سجل الأردن تحسناً في المؤشرات الرئيسية الثلاثة التي يركز عليها تقييم التنافسية الرقمية، حيث احتلت المملكة المرتبة 56 عالمياً في مؤشر المعرفة، بينما حلت في المرتبة 48 عالمياً في مؤشر التكنولوجيا، وفي المرتبة 41 في مؤشر الجاهزية المستقبلية، لينعكس ذلك على تقدم المملكة وفقاً لتقرير التنافسية الرقمية العالمية لعام 2018 إلى المرتبة 45 عالمياً بعد أن كانت بالمرتبة 56 في تقرير عام 2017.

ويندرج تحت هذه المؤشرات الرئيسية 50 مؤشر فرعي، علماً بأن الأردن قد تحسنت في جميع المؤشرات الفرعية لتصبح الدولة الأكثر تحسناً بين كافة الدول المصنفة في التقرير، وجاء تقدم الأردن في القدرة التنافسية الرقمية نتيجةً لتطوير وتبني الرقمنة في مختلف الاستراتيجيات والمشاريع والمبادرات التي يتم تنفيذها في المملكة، حيث أعلنت الحكومة عن بدء العمل في استراتيجية التحول الرقمي (أردن رقمي)، بالإضافة إلى إطلاق العشرات من الخدمات الحكومية في سياق التحول نحو بيئة حكومية خالية من الورق.

ويظهر التقرير أن الأردن يتمتع بالعديد من نقاط القوة والتي يجب تعزيزها مثل الخبرة الدولية والأمن السيبراني ومواكبة تطوير وتطبيق التكنولوجيا والإنترنت عريض النطاق اللاسلكي والبيانات الضخمة وتحليلها، كما ينبغي على الأردن أن يعمل على إزالة وتحسين نقاط الضعف والمتمثلة في المشاركة المجتمعية الإلكترونية وزيادة صادرات التكنولوجيا وسرعة الإنترنت للمستخدمين وامتلاك الأجهزة اللوحية.

المسؤولية الاجتماعية في الأردن وفلسطين

بنك الإسكان يدعم برامج مؤسسة الملكة رانيا للتعليم والتنمية



وقع بنك الإسكان ومؤسسة الملكة رانيا للتعليم والتنمية مؤخراً اتفاقية شراكة، يدعم البنك بموجبها جهود المؤسسة في تحسين وإصلاح التعليم في المملكة وتمكين المجتمعات المحلية.

ووقع الاتفاقية عن بنك الإسكان رئيسه التنفيذي السيد إيهاب السعدي، وعن مؤسسة الملكة رانيا للتعليم والتنمية الرئيسة التنفيذية السيدة هيفاء العطية وذلك في مقر الإدارة العامة للبنك في العبدلي وبحضور عدد من المسؤولين من الجانبين.

وعبر السيد إيهاب السعدي عقب توقيع الاتفاقية عن سعادة وفخر بنك الإسكان بهذه الشراكة المميزة مع مؤسسة الملكة رانيا وقال: سعيون بتقديم الدعم لهذه المؤسسة التي تعد مرجعاً رئيسياً للتعليم في الأردن والمنطقة وتهدف إلى المساهمة في إحداث نقلة نوعية في العملية التعليمية ومدخلاتها ومخرجاتها والعمل على تحفيز على الإبداع، مضيفاً أن هذه الاتفاقية تهدف إلى دعم برامج ومشاريع مؤسسة نهر الأردن التي تسخر منذ عقدين من الزمن جميع إمكانياتها ومواردها وخبراتها لتمكين المجتمعات المحلية وخاصة تمكين المرأة اقتصادياً.

بدورها أثنى الرئيسة التنفيذية لمؤسسة الملكة رانيا للتعليم والتنمية، السيدة هيفاء العطية على الدعم الذي قدمه بنك الإسكان لعدد من برامج المؤسسة ومشاريع نهر الأردن وقالت: نحن ممتنون باستمرارية بنك الإسكان في تقديم الدعم للمؤسسة ومبادراتها، إذ يعكس هذا الدعم حرص البنك على القيام بدوره في مجال المسؤولية الاجتماعية والعمل التنموي الوطني، فأهدافنا المتمثلة في إيجاد حلول مبتكرة واحتضان مبادرات جديدة لها أثر فعلي واضح على مخرجات التعليم في الأردن والوطن العربي، لا يمكن تحقيقها إلا من خلال مثل هذه الشراكات الاستراتيجية مع القطاع الخاص، خاصة في ظل التحديات المتنامية والاحتياجات العصرية المتجددة في مجال التعليم والتنمية.

بنك الإسكان يوقع اتفاقية تعاون مع مركز الإسعاف الجوي



في إطار سعيه المستمر لخدمة المجتمع المحلي وانسجاماً مع رؤيته الإنسانية والاجتماعية، وقع بنك الإسكان اتفاقية تعاون ودعم مع مركز الإسعاف الجوي والذي يقدم خدمات الإغاثة والإسعاف الجوي بطائرات مروحية مجهزة ومزودة بأحدث الأجهزة الطبية من كافة مناطق المملكة إلى مراكز تقديم الخدمات العلاجية الملائمة.

وفي تعليقه على هذا التعاون، قال السيد إيهاب السعدي – الرئيس التنفيذي لبنك الإسكان – تأتي الاتفاقية مع مركز الإسعاف الجوي، في إطار مسؤوليته الاجتماعية وانطلاقاً من إيماننا برسالة المركز وبالذور الذي يقوم به فيما يخص الإسعاف الجوي للحالات المرضية الطارئة ونقلها من مختلف مناطق المملكة إلى المستشفيات المختصة، حيث من الممكن أن يساهم الاسعاف الجوي بإنقاذ حياة كثير من المواطنين.

من جانبه أكد المدير التنفيذي لمركز الاسعاف الجوي الأردني العقيد الركن الطيار رامي العموش أن هكذا اتفاقية مع بنك الاسكان تظهر مدى تحمل البنك لمسؤولياته تجاه المجتمع المحلي، وأنها تضع الأردن بمكانة رائدة من حيث تبني أفضل ممارسات المسؤولية الاجتماعية، وأضاف نعتز بتعاوننا مع بنك الإسكان، المؤسسة المصرفية العربية، حيث يشكل مثل هذا التعاون نموذجاً للدور الاجتماعي لمؤسساتنا الأمر الذي يساهم في الحفاظ على حياة المواطنين، وتقديم أفضل الخدمات الطبية لهم.



بنك الإسكان يجدد كفالاته السنوية لأحد المنازل الأسرية في جمعية قرى الأطفال SOS



في إطار جهوده المستمرة لدعم الفئات الأقل حظاً في المجتمع، جدد بنك الإسكان مؤخرًا كفالاته السنوية والتي بموجبها يقدم البنك الدعم المادي لجمعية قرى الأطفال SOS الأردنية لتغطية جزء من المصاريف الجارية لأحد المنازل الأسرية في قرية أطفال SOS عمان.

وقال الرئيس التنفيذي لبنك الإسكان، السيد إيهاب السعدي: يأتي هذا الدعم ضمن استراتيجية البنك في تأدية واجبه الوطني تجاه هذه الفئة من أبناء المجتمع، وتأكيداً على تحمّل البنك لمسؤولياته المجتمعية في تطبيق منهج التكافل الاجتماعي مشيراً إلى حرص البنك على دعم المؤسسات والجمعيات الخيرية التي تساهم في تهيئة بيئة صالحة وحياة كريمة للأطفال الأيتام وفاقدي السند الأسري ليصبحوا أعضاء فاعلين وصالحين في مجتمعاتهم، وبما يجسد صور التكافل والتراحم في مجتمعنا الأردني.

من جانبها، أعربت المديرية الوطنية لجمعية قرى الأطفال SOS الأردنية، السيدة منى حمدان: عن فخرها واعتزازها بهذه المبادرة وفائق شكرها وتقديرها لبنك الإسكان على تبرعه الكريم الذي ساهم على مدى ثمانية سنوات وسيساهم في توفير رعاية نوعية إيوائية وتنموية للأطفال القرى من الأيتام وفاقدي السند الأسري، وعن تمنياتها بالمزيد من التقدم والازدهار لهذا البنك العريق، بإعتباره من أبرز البنوك الريادية في المملكة التي تمارس دورها المجتمعي بمهنية واقتدار. كما ذكرت بأن بنك الإسكان قد عودنا على مبادراته الإنسانية والاجتماعية التي تعمل وتساهم في تعزيز قيمنا وثقافتنا وارتباطنا المجتمعي.

يشار إلى أن جمعية قرى الأطفال SOS الأردنية هي جمعية محلية غير ربحية تأسست عام 1983، وتسعى الجمعية إلى تحقيق الحياة الكريمة لأطفالها من الأيتام وفاقدي السند الأسري وذلك برعايتها لهم منذ لحظة انتمائهم للقرى وحتى انطلاقهم إلى بيوت الشباب والشابات بين سن (14 - 18) عاماً، ليخوضوا بعدها غمار الحياة باستقلالية واعتماد كلي على أنفسهم، ويصبحوا منتجين فاعلين لخدمة أنفسهم ومجتمعهم ووطنهم، وترعى جمعية قرى الأطفال SOS الأردنية حالياً 252 طفلاً وشاباً في ثلاث قرى، وعشر بيوت للشباب والشابات في كل من عمان وإربد والعقبة.

بنك الإسكان وتكية أم علي يجددان اتفاقية التعاون المشترك بينهما



للعام الخامس على التوالي، جدد بنك الإسكان وتكية أم علي اتفاقية التعاون المشترك بينهما، وذلك استمراراً لجهودهما في دعم عملية التنمية الشاملة والمستدامة في المملكة.

ووقع الاتفاقية عن بنك الإسكان، الرئيس التنفيذي السيد إيهاب السعدي، وعن تكية أم علي، مديرها العام السيد سامر بلقر بحضور عدد من المسؤولين من الجانبين.

وفي تعقيب له على توقيع هذه الاتفاقية، قال السيد إيهاب السعدي: يولي بنك الإسكان وضمن مسؤوليته المجتمعية أهمية قصوى لدعم المؤسسات والبرامج الهادفة إلى تحقيق العدالة الاجتماعية عبر خدمة ومساندة الفئات الأقل حظاً في المجتمع، مثنياً الدور المحوري الذي تقوم به تكية أم علي ودورها في تطبيق منهج التكافل الاجتماعي ورسالتها المتمثلة في مكافحة الجوع ونقص التغذية.

وأضاف السعدي: سعيون في بنك الإسكان بتوقيع هذه الاتفاقية التي تعكس مدى إلتزامنا ورغبتنا في دعم النشاطات الإنسانية والخيرية المختلفة والمشاركة فيها وعقد شراكات مع مؤسسات تتمحور أهداف عملها حول مساعدة أبناء المجتمعات المحلية.

من جانبه، شكر مدير عام تكية أم علي، السيد سامر بلقر، بنك الإسكان على دعمه خلال السنوات الخمس الماضية قائلاً: نشكر بنك الإسكان ودوره اتجاه المسؤولية المجتمعية ونشكر دعمه المتواصل لبرامج تكية أم علي والذي يساهم في تحقيق رؤيتها المتمثلة في الوصول إلى أردن خالٍ من الجوع.

وأشار بلقر، إلى أن تكية أم علي تقوم حالياً بتوفير الدعم الغذائي المستدام لـ 30 ألف أسرة محتاجة ومعتمدة تقع تحت خط الفقر الغذائي في 12 محافظة في المملكة، من خلال الطرود الغذائية الشهرية والتي تحتوي على 22 مادة غذائية تفي بمتطلبات الأسرة التغذوية شهرياً وعلى مدار العام.



بنك الإسكان يواصل تعاونه مع بنك الدم بحملات جديدة



نظم بنك الإسكان حملة التبرع بالدم الثانية لهذا العام وبمشاركة واسعة من موظفيه على اختلاف مستوياتهم الوظيفية، بالتعاون مع مديرية المركز الوطني لبنك الدم وإشراف كادر متخصص.

إذ اعتاد موظفو بنك الإسكان على المشاركة بحملات التبرع بالدم التي ينظمها البنك دورياً، وذلك مساهمة مباشرة منهم في أنشطة خدمات المجتمع وأبرزها حملات التبرع بالدم، وذلك رغبة من البنك وإدارة وموظفينا بتحمل مسؤوليتهم المجتمعية، وبما يساهم ببناء جسور من الثقة مع المجتمع.

وقد لاقى الحملة إقبالاً كبيراً من قبل موظفي البنك على التبرع بالدم، حيث أشاد مسؤولي بنك الدم بحسن التنظيم مؤكداً أن ليس هناك عطاء يماثل التبرع بالدم لمن يحتاجه من المرضى.

وتأتي هذه الحملة في إطار تعزيز دور البنك وموظفيه تجاه المجتمع المحلي وتماشياً مع الدور الإنساني والمسؤولية المجتمعية للبنك في إطار شراكته وتعاونه مع المؤسسات الوطنية المختلفة، وأهمية البعد الاجتماعي والإنساني لمثل هذه الأنشطة التي تمثل واجباً وطنياً وإنسانياً تجاه مجتمعنا وأسرتنا الأردنية الكبيرة، ولما لهذا العمل من جانب خيري وفائدة صحية للموظفين والمجتمع.

بنك الإسكان يقدم رعايته الذهبية لمؤتمر الأردن الاقتصادي العاشر



قدم بنك الإسكان الرعاية الذهبية لمؤتمر الأردن الاقتصادي في دورته العاشرة الذي عقد تحت رعاية محافظ البنك المركزي الأردني، الدكتور زياد فريز.

واستقطب المؤتمر الذي نظّمته مجموعة آفاق للإعلام تحت عنوان (Middle East Block Chain & Fintech 2018)، العديد من الخبراء من داخل وخارج الأردن، بالإضافة إلى عدد من القيادات المصرفية والاقتصادية ورجال الأعمال والموظفين من القطاعين العام والخاص.

وسلّط المؤتمر الضوء على مدار يومين على تقنية Block Chain والتي تدعم تحقيق الاقتصاد الرقمي وتعد ثورة جديدة في عالم تكنولوجيا الاتصالات المالية والإدارية والتي تتيح تبادلاً آمناً

للمواد القيمة مثل الأموال والأسهم بطريقة مغايرة للأنظمة التجارية التقليدية ودون الحاجة إلى وجود وسيط أو نظام مركزي ومن خلال تعامل الجهات مباشرة مع بعضها.

وقدّم خبراء دوليون خلال المؤتمر توضيحاً لتقنية البلوك تشين والتي تعتبر بوابة لعالم الابتكارات في فضاء الإنترنت، وتغيير أساليب عمل قطاعات الأعمال بما فيها البنوك التجارية وبما يضمن استمراريته ونموها.

وعلى هامش المؤتمر تم تقديم درع تكريمي لبنك الإسكان تقديراً لدوره في رعاية المؤتمر تسلمه السيد رائد هاشم المدير التنفيذي لدارة أنظمة المعلومات في البنك، وفي تعليق له على هذه الرعاية، قال هاشم: جاء دعم بنك الإسكان لهذا المؤتمر كجزء من إيمان البنك العميق بأهمية التحول للاقتصاد الرقمي، لافتاً إلى أن تقنية البلوك تشين BlockChain تسهم في حال تطبيقها على مستوى موسع بالتحول نحو الاقتصاد الرقمي من خلال تخزين والتحقق من صحة وترخيص المعاملات الرقمية عبر الإنترنت بدرجة أمان عالية يصعب تجاوزها.

بنك الإسكان يتبرع بأجهزة تعليمية لمدرسة راهبات مار يوسف في رام الله



استمراراً لسياسة بنك الإسكان في تعزيز مفهوم التنمية المستدامة، وحرصه على التواصل مع مؤسسات المجتمع المحلي بكافة قطاعاته، قام البنك بالمساهمة في توفير أجهزة إلكترونية تعليمية لخدمة الطلبة في مدرسة راهبات مار يوسف في رام الله.

من ناحيته صرح المدير الإقليمي لغروع بنك الإسكان في فلسطين السيد محمد البرغوثي بأن هذا التبرع يعكس تواصل مسيرة البنك لنشر رسالته السامية في جانب التبرعات خلال العام 2018، وذلك ضمن سياسته في دعم مؤسسات المجتمع المحلي وخاصة القطاع التعليمي، كما أشار إلى أهمية إيجاد البيئة المدرسية السليمة والمتطورة لخدمة التعليم والتعلم.

وبدوره شكر مدير المدرسة بنك الإسكان على دعمه السخي،

بحيث عملت هذه المساهمة على ادخال الفرحة للطلبة ووفرت لهم الجو السليم لتطوير العملية التعليمية، وأشار إلى أهمية تجهيز الغرف الصفية بأجهزة إلكترونية لما سيعود بالفائدة على الطلاب وتحصيلهم العلمي، والذي بدوره سيساعد أيضاً على تطوير مداركهم ومواكبة التطور التكنولوجي الحاصل.

وتأتي هذه المبادرة ضمن دور بنك الإسكان لتعزيز رؤية تنمية منبثقة من مفهوم التنمية المستدامة وروح المسؤولية في عدة مجالات، والتي تعتبر من أوائل اهتماماته، وحرصه على اتمام المسيرة التعليمية لكافة الطلبة.

بنك الإسكان يطلق فعاليات الأسبوع المصرفي في فروع فلسطين



ضمن فعاليات الأسبوع المصرفي للأطفال والشباب، افتتحت فروع بنك الإسكان في فلسطين أبوابها أمام الأطفال وذويهم يوماً وعلى مدار الأسبوع الخاص بالفعاليات، وذلك بهدف نشر التوعية المصرفية وتعريفهم بالخدمات البنكية وطبيعة عمل البنوك.

وتضمنت فعاليات الأسبوع المصرفي أيضاً تنظيم مجموعة من الزيارات للمدارس لعرض أفلام توعوية عن طبيعة الخدمات المصرفية وشرح المفاهيم البنكية للطلبة.

من ناحيته صرح المدير الإقليمي لغروع بنك الإسكان في فلسطين السيد محمد البرغوثي أن هذه المشاركة تأتي من واقع حرص البنك على المساهمة في نشر التوعية المصرفية لفئات المجتمع كافة، إذ يسعى البنك إلى المساهمة في تأسيس الفهم حول

القطاع المصرفي وأبرز الخدمات التي يوفرها لدى فئة الأطفال تحديداً، كما عبر عن مدى سعادته وفخره بالمشاركة في التجربة العالمية للأسبوع المصرفي في فلسطين وأكد على تميز المصارف الفلسطينية فيها وعلى مدار الأعوام الماضية.

ويذكر أن بنك الإسكان يركز على الإبداع في خدماته ومنتجاته حيث يعد أول بنك في الأردن والعالم العربي يؤسس فرعاً متخصصاً للأطفال، وأيضاً أول بنك في الأردن يطبق مفهوم الفرع المتنقل، حيث يملك اليوم فرعين متنقلين في الأردن. ومن الجدير ذكره، أن سلطة النقد الفلسطينية تقوم سنوياً بتنظيم فعاليات الأسبوع المصرفي للأطفال والشباب بالتعاون مع جمعية البنوك ووزارة التربية والتعليم، ومشاركة مختلف البنوك العاملة في فلسطين، ومؤسسات الإقراض ومؤسسة ضمان الودائع وذلك بهدف تعزيز مستوى التعليم والتثقيف المصرفي والمالي لدى فئة الأطفال والشباب في فلسطين.



بنك الإسكان يتبرع بطرود غذائية لمخيم طولكرم



بالتعاون مع اللجنة الشعبية لخدمات مخيم طولكرم، قام بنك الإسكان بالتبرع بطرود غذائية خلال شهر رمضان، وذلك انطلاقاً من مبدأ الشراكة الاجتماعية في المجتمع وفي إطار الجهود والمساعي الرامية لمساندة ودعم المؤسسات والجمعيات التي تعنى بالفئات المحتاجة.

ويأتي هذا التبرع حرصاً من بنك الإسكان على المساهمة بالمسؤولية الاجتماعية والتي تعتبر من أوائل اهتماماته، وأهمية الشراكة والتعاون وتوحيد الجهود في العمل الخيري والخدمة المجتمعية، بحيث يترتب على الجميع التعااض ورفع أسس قيم التأخي والمشاركة مع أبناء الوطن الواحد.

وبدورها شكرت اللجنة الشعبية البنك على تبرعه السخي مثنئةً لمبادرته لتقديم الدعم المعنوي والمادي لأهالي المخيم، وحرصه على المشاركة والمساهمة الفعالة في المسؤولية الاجتماعية.

هذا ويذكر بأن اللجنة الشعبية لخدمات مخيم طولكرم تقوم بالأساس على لعب دور الوسيط بين المانح والمستفيد من خلال العمل على جمع التبرعات الخيرية سواء من متبرعين داخليين أو خارجيين وصرها على المحتاجين الذين ترعاهم، وهم الأيتام والفقراء من أبناء المخيم وذلك عن طريق طاقم متخصص من موظفين ومتطوعين يتبعون مباشرة لهيئة إدارية منتخبة.

بنك الإسكان يشارك في يوم التوظيف السنوي بجامعة بيرزيت وجامعة النجاح الوطنية



ضمن رؤيته الاستراتيجية، شارك بنك الإسكان في يوم التوظيف السنوي الذي عقده كل من جامعة بيرزيت وجامعة النجاح الوطنية، والتي دعت فيه طلبتها الخريجين للمشاركة فيه لتقديم أنفسهم وسيرهم الذاتية للمؤسسات والهيئات المحلية المشاركة تحت شعار معاً من أجل التمكين والتوظيف.

وتأتي مشاركة البنك في إطار دعم نشاطات مؤسسات المجتمع المحلي وخاصة التعليمية، والمساهمة في تقليل نسبة البطالة من خلال توفير فرص عمل للخريجين الجدد، علاوة على أن المشاركة في هذا اليوم تعتبر فرصة مهمة في التواصل مع الخريجين الجدد بهدف استقطاب الكفاءات المناسبة والتي تلبي احتياجات البنك من الكوادر البشرية.



ومن جانبه أكد موظفي البنك المشاركين في الحدث على الاقبال الكبير من قبل الخريجين على جناح البنك، والذين عملوا على تقديم سيرهم الذاتية وتعبئة طلبات التوظيف، والتي سيتم دراسة كافة الطلبات من قبل الموارد البشرية لدى البنك، والتي ستعمل بدورها على فرز الكفاءات من المتقدمين والتواصل معهم حال توفر شواغر تناسب تخصص كل طالب أو طالبة.

ومن الجدير بالذكر أن هذه المشاركة مكنت الطلاب الخريجين من التعرف على منتجات وبرامج البنك المختلفة، وفتحت لهم الأبواب لإيجاد فرص عمل في أحد فروعهم، وساهمت بمنحهم الفرصة للمنافسة على وظائف البنك المطروحة.

بنك الإسكان يساهم في دعم إنشاء طابق جديد لمبنى جمعية سيدات الطيبة الخيرية



انطلاقاً من التزام بنك الإسكان بمسؤوليته الاجتماعية وضمن سياسة التعاون المشترك بين البنك ومؤسسات المجتمع المحلي، قام بنك الإسكان بالمساهمة في توسعة مقر جمعية سيدات الطيبة الخيرية في بلدة الطيبة/ رام الله، من خلال دعم إنشاء طابق جديد وذلك من أجل تهيئة المقر ليتناسب مع نشاطات الجمعية.

من جانبها عبرت رئيسة الجمعية الفاضلة نورما جاسر عن شكرها وتقديرها لمساهمة بنك الإسكان بعملية توسيع الجمعية، مؤكدة على أهمية الشراكة ما بين الجمعية والمؤسسات التي تعنى بتنمية المجتمع وتعزيز الحياة الثقافية والاجتماعية فيه.

وبدوره صرح المدير الاقليمي لبنك الإسكان في فلسطين أن هذه المساهمة تعكس حرص البنك على إلتزامه بمسؤوليته الاجتماعية، وتعزيز رؤيته التنموية المنبثقة من مفهوم التنمية المستدامة وروح المسؤولية في مجالات عديدة.

ويذكر أن جمعية سيدات الطيبة الخيرية تأسست عام 1945، وتعتبر من أقدم الجمعيات الخيرية على مستوى الوطن، وقد بادرت منذ بداياتها بإقامة عدة مشاريع داخل البلدة إيماناً منها بواجب المشاركة الفاعلة في نهضتها وتطورها.



اختتام بطولة سداسي كرة القدم لموظفي بنك الإسكان



في إطار تعزيز وتشجيع التفاعل بين موظفي بنك الإسكان من خلال المشاركة في الأنشطة الاجتماعية والرياضية، قامت لجنة النشاط الاجتماعي لموظفي البنك بتنظيم بطولة سداسي كرة القدم خلال شهر أيار الماضي بمشاركة 16 فريق من مختلف فروع ودوائر البنك.

واختتمت فعاليات البطولة التي أقيمت على ملاعب أكاديمية Champions وسط أجواء احتفالية رائعة، حيث توج فريق فرسان الإسكان بلقب البطولة بعد تغلبه في المباراة النهائية على فريق أولمبي الإسكان بركلات الجزاء.

كما شهد حفل الختام الإعلان عن التشكيلة المثالية للبطولة، وإقامة مباراة ودية احتفالية بين نجوم بنك الإسكان ونجوم الكرة الأردنية، إضافة إلى العديد من الفعاليات الخاصة بالأطفال ومنها الرسم على الوجه، وتقديم عروض استعراضية من أكاديمية الأساطير لكرة القدم للواعدين، وإقامة مباراة للأطفال بين أبناء الموظفين وواعدي الأكاديمية. وفي الختام سلمت اللجنة المنظمة للبطولة الجوائز لمستحقيها، بالإضافة إلى تقديم الدروع التذكارية والهدايا لضيوف الحفل والتقاط الصور التذكارية لكافة المشاركين.

وتحرص إدارة البنك دائماً على دعم التواصل بين موظفيه من خلال تنظيم الأنشطة الاجتماعية والرياضية ومنها: الرحلات السياحية الداخلية والخارجية وتنظيم بطولة كرة القدم السنوية لموظفي البنك وإقامة إفطار شهر رمضان المبارك ورأس السنة ومشاركة جميع الموظفين بمناسباتهم الاجتماعية لتعميق أواصر المودة والتآخي وتعميق العلاقات بين أسرة البنك الواحدة.

أنشطة التدريب والتطوير



انطلاقاً من إدراك البنك بأن القدرات والكفاءات المصرفية المؤهلة والمتخصصة هي ركيزة أساسية للارتقاء بمستوى تقديم الخدمة للعملاء، فقد استمر البنك في الاعتماد على التدريب النظري والعملي لإعداد وتأهيل الموظفين ورفع مستويات أدائهم المهني، لتمكينهم من القيام بالأعمال المصرفية المختلفة، وذلك بإتاحة الفرص التدريبية لهم في مختلف مجالات العمل المصرفي والمالي والاستثماري والإداري، وحضور المؤتمرات والندوات والملتقيات المتخصصة. وبقيت برامج تدريب الموظفين على قمة أولويات إدارة البنك خلال السبعة أشهر الأولى من عام 2018، حيث تم طرح مجموعة شاملة ومتنوعة من البرامج والدورات التدريبية والوظيفية المتخصصة بواقع 1800 فرصة تدريبية شارك بحضورها 880 موظف، كان من أهمها:

- برامج تأهيل الموظفين الجدد (الصرافين)، والتي تضمنت عدة محاور رقابية ومصرفية وسلوكية.
- عقد الدورات الوظيفية المتخصصة ومنها: دورة المعيار المحاسبي IFRS9، ودورة مراقبة الامتثال ومكافحة غسل الأموال.
- عقد مجموعة من الدورات المتخصصة في تنمية المهارات الأساسية في تطبيقات الحاسوب بالتعاون مع مؤسسة طلال أبو غزالة لمهارات تقنية المعلومات.
- عقد مجموعة من الندوات وورشات العمل الداخلية في البنك، ومنها: ورشة عمل مفوضي الصرافات الآلية، وندوة حول آليات بيع وتسويق البطاقات الائتمانية.
- إيفاد عدد من موظفي البنك للمشاركة في حضور الندوات والمؤتمرات والدورات التدريبية لدى معاهد التدريب المحلية والمؤسسات الحكومية، ومنها: دورة الاحتراف المهني نحو التنافسية العالمية والتي عقدت لدى غرفة تجارة عمان، وندوة حول قانون ضمان الحقوق بالأموال المنقولة والتي عقدت لدى جمعية البنوك.
- إيفاد عدد من موظفي البنك للمشاركة في حضور الندوات والمؤتمرات والدورات التدريبية التي عقدت خارج الأردن، ومنها: المؤتمر السنوي للتميز والانجاز المصرفي العربي والذي عقد في بيروت من خلال اتحاد المصارف العربية.
- ترشيح عدد من موظفي البنك للحصول على الشهادات الأكاديمية والمهنية المتخصصة في التحليل المالي والتدقيق والمخاطر والامتثال، ومنها: CPA، CFA، CISA.



- تفعيل منظومة التعليم الإلكتروني E-Learning من خلال منح عدد من موظفي البنك صلاحية الدخول إلى برامج تدريبية بالتعاون مع الشركات المتخصصة، حيث يخضع الموظف في نهاية البرنامج إلى التقييم ويتم تزويد مركز التدريب والتطوير بنتائج أداء الموظفين في مختلف هذه البرامج.
- تفعيل التدريب العملي من خلال إلحاق عدد من موظفي الفروع للتدريب في مركز التجارة الدولية في مجال الاعتمادات والكفالات والحوالات.

وفيما يلي جدولاً يبين أعداد المشاركين في البرامج التدريبية والندوات والشهادات الأكاديمية والمهنية التي تم عقدها خلال السبعة أشهر الأولى من عام 2018:

أعداد المشاركين	البيان
810	برامج التدريب التي عقدت في المركز التدريبي للبنك
60	برامج التدريب التي عقدت بالتعاون مع معاهد التدريب المحلية المتخصصة
10	الدورات التدريبية الخارجية التي عقدت في الدول العربية والأجنبية
880	المجموع

EDGE اديج

باقعة من الإمتيازات تنتظرك

- مدير علاقة متخصص
- مراكز خدمة متخصصة
- مزايا خاصة لك
- بطاقات تتماشى مع أسلوب حياتك
- عوائد تلبي طموحك



بنك الإسكان | اديج
Housing Bank | EDGE

@TheHousingBank

Housing Bank for Trade and Finance

06-5200400

0800 22111

www.hbtf.com